J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (3): 367-373, 2014

ELEMENTS AND CONSTRAINTS OF LOCAL AND FOREIGN INVESTMENT IN LIBYA

Suleiman, A. T.
Department of Economics - Faculty of Agriculture - University of Omar Mukhtar

مقومات ومعوقات الاستثمار المحلى والأجنبي فى ليبيا

عبد الحميد طاهر سليمان
قسم الاقتصاد الزراعى- كلية الزراعة – جامعة عمر المختار

الملخص

على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والتى تعتبر محفز جيد للاستثمار المحلى أو الأجنبى إلا أن هذه الموارد تعتبر غير مستغلة الاستغلال الأمثل وغير قادرة على دفع عجلات النمو الاقتصادى فى ليبيا الأمر الذى يستدعى ضرورة دراسة المقومات والمعوقات التى تواجه استغلالها وظروف الاستثمار فى ليبيا.

واستهدف البحث دراسة مقومات ودوافع ومعوقات الاستثمار الأجنبى والمحلى في ليبيا وتقدير أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على ليبيا وكذلك التعرف على العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في كل منهما وتقييم أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وقد اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الكمى والوصفى اعتماداً على البيانات الثانوية المنشورة من المصادر الرسمية المعتد بها.

كما تبين سالبيه مرونة الاستثمارات الأجنبية فى ليبيا ، وارتفاع مرونة الاستثمارات المحلية الخاصة بالعمالة البشرية ، وهذا يعنى ارتفاع الجدارة الإنتاجية للاستثمارات المحلية خلال تلك الفترة. وهو الأمر الذى يؤكد إلى ضرورة العمل على تحفيز السياسات الاقتصادية لإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتأخذ دوراً أكبر فى النشاط الإنتاجي فى المقتصد الليبي ، كما يشير إلى ضرورة اتجاه السياسة الاقتصادية إلى تبنى سياسات واضحة ومعلنة يكون من شأنها تحقيق المزيد من تدعيم استقرار المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بصورة أكبر فى تنمية الاقتصاد الليبي .

وأوضح البحث أن أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا الناتج المحلى وإجمالى قيمة الصادرات. كما تبين أن الاستثمارات المحلية الحقيقية لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية الحقيقية في ليبيا . وبتقييم أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ صنفت منظمة الأنكتاد ليبيا على أنها تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

مقدمة

تتمتع ليبيا بوفرة نسبية فى معظم الموارد الطبيعية والتى تجعل إمكانية الاستثمار أمراً ممكناً وضرورياً فى جذب الاستثمار المحلى والأجنبي وذلك من أجل استخدام التكنولوجيا وتأهيل الكوادر المحلية مع مراعاة البعد البيئي والاجتماعي لهذا الاستثمار، وهذا يعني العمل دائماً على تحقيق التنمية المستدامة وعدم إغفالها لأن خلاف ذلك سيؤدى إلى إهدار (استنزاف) الموارد الطبيعية وهذا لا يحقق الأهداف الإستراتيجية من الاستثمار سواء محلياً أو أجنبياً ويعود بالدولة إلى نقطة البداية، وعليه فإن ليبيا لديها موارد طبيعية كالأرض والمياه والموقع والمناخ والنفط والغاز والطاقة الشمسية البديلة والرياح.

ويعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لمسار النمو فى ليبيا ليس فقط لأنه أحد مكونات الطلب الإجمالى ولكن أيضاً لأنه أحد أهم بنود محددات المخزون الرأسمالي للمقتصد، ولهذا فهو المصدر المستقبلي للتوسع فى الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمالة ومعدلات النمو.

وتعمل إستراتيجية التنمية حالياً فى ليبيا على التحول نحو خصخصة الاقتصاد والتى تتضمن إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة وإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الأهلي، كما تتضمن أيضا إفساح المجال أمام القطاع الخاص (الأهلى) ليساهم بنسبة أكبر فى الاستثمار الكلى والعمالة الكلية، وهذا يتطلب إعطاء الدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة إلى القطاع الخاص (الأهلى) استثمارا

وإنتاجاً فى مختلف المجالات حتى فى تلك التى كانت تضطلع بها الحكومة وحدها مثل مشروعات البنية الأساسية حيث يقتصر دور الدولة على القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الإستراتيجية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وهذا يتمشى مع الفلسفة العامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتي تستند إلى تقليص دور الدولة وتدخلها المباشر في النشاط الإنتاجي، أي أن سياسات التكيف الهيكلي لا تعني إطلاقاً انسحاب الدولة أو إلغاء دورها في النشاط الاقتصادي، ولكن تعني تقليص هذا الدور فقط مع ضرورة تحقيق الكفاءة من حيث التخطيط والإدارة والإنفاق الاستثماري.

وفي ضوء ذلك يقع العبْ الأكبر في إحداث التغيير المنشود على القطاع الاستثماري الخاص والذي يفترض أن يصبح هو المحرك الرئيسي والقطاع الرائد لعملية التنمية الاقتصادية. ويعتبر الاستثمار العام القوة المحركة الرئيسية للإستراتيجية المعروفة باسم إحلال التصنيع محل الواردات، وبصفة عامة فإن واضعي السياسة كان لديهم اعتقاداً عاماً بأن القطاع الخاص يحجم عن المشاركة في المشروعات الكبيرة والتي تعمل على إمداد تلك المشروعات باحتياجاتها من الموارد الرأسمالية وذلك بسبب نقص البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أو ما يعني عدم نمو الأسواق بدرجة كافية، ولهذا فإن الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية كان من وجهة نظرهم يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق المعدلات المثلى لنمو القطاع الاقتصادي.

وليس هناك مجالاً للشك في أن طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي يجب أن تكون تكاملية حتى يمكن تحقيق الهدف من التنمية وفقاً لسياسات تعكس أهمية كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، وقد ركزت عدة بحوث ودراسات سابقة اهتماماتها في السنوات الأخيرة حول معرفة طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي وهل هي علاقة تكاملية أم إحلالية أم أن كل منهما مستقل عن الآخر؟ وذلك كما يفترض في معظم النماذج الكلية.

ومنذ فترة طويلة أكدت العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال افتراض أن الاستثمار المحلي يمارس أثراً تزاحمياً على الاستثمار الأجنبي نتيجة لاستثمار جزء كبير من الموارد المحلية المتاحة بالإضافة إلى الدعم الحكومي لهذا الاستثمار في المشروعات المختلفة، إلا أن نتائج الدراسات الحديثة أكدت على وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والأجنبي حيث أن الاستثمار المحلي في مشروعات البنية الأساسية يمارس أثراً تكاملياً مع الاستثمار الأجنبي وهو ما يشير إلى ضرورة المزج بين كل منهما لرفع القدرة الكلية للمقتصد.

مشكلة البحث:

على الرغم من توافر الموارد الطبيعية فى ليبيا والتى تعتبر محفزا جيدا للاستثمار المحلى أو الأجنبى إلا أن هذه الموارد تعتبر غير مستغلة الاستغلال الأمثل وغير قادرة على دفع عجلات النمو الاقتصادى فى ليبيا ، الأمر الذى يستدعى ضرورة دراسة المقومات والمعوقات التى تواجه استغلالها وظروف الاستثمار فى ليبيا.

أهداف البحث:

- دراسة تطور كل من الاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في ليبيا وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).
- تقدير أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على القوة العاملة البشرية في ليبيا وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).
- التعرف على العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).
- التعرف على طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والخاص في ليبيا استناداً إلى نماذج الانحدار المقدرة، وأيضاً باستخدام اختبارات التكامل، وتقدير العلاقة السببية بينهما باستخدام اختبار جرانجر للسببية وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).
- تقييم أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

الأسلوب البحثي والتحليلي ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب البحثي التحليلي الكمى والوصفى من خلال العديد من النماذج الرياضية والتي من الممكن أن تقيس تحليل الأثر الحادث للاستثمار المحلي على أوضاع الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

واستناداً لتحقيق الأهداف السابقة فقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة والمتمثلة فى نشرات المنظمة العربية للتنمية والتابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأغذية والزراعة ، والتقرير الاقتصادى العربى الموحد، وبيانات منظمة الأونكتاد، والنشرة الإحصائية للتجارة الخارجية بالإضافة إلى الأبحاث المنشورة فى هذا المجال .

النتائج البحثية

(١) الوضع الراهن للاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠):
ويتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق أن إجمالي الاستثمارات المحلية بأسعار عام ١٩٩٧ قد انخفضت خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٠) من حوالي ٥٢٥١.٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢١٣٩ مليون دولار عام ٢٠١٠ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٠٦٢.٤ مليون دولار وبمعدل نمو سنوي متناقص بلغ حوالي ١١.٨٢% خلال تلك الفترة ، وتبين أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام ١٩٩٧ قد انخفضت أيضاً خلال فترة الدراسة من حوالي ٢١٧.٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢١٥.٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٨٢.٧ مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٠.٩٢% خلال تلك الفترة .

جدول رقم: (1) أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الاستثمارات بليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠).

السنوات	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام 1997 الثابتة بالمليون دولار	إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام ١٩٩٧بالمليون دولار	الاستثمار المحلى الإجمالى بأسعار عام 1997بالمليون دولار	إجمالى قيمة الصادرات الثابتة بأسعار عام 1997بالمليون دولار
١٩٩٠	٣.٥٢٥	٤٠٦١٣.٦	٢١٧.٢	٥٢٥١.٤	١١٣٧١.٣
١٩٩١	٣.٥٠٢	٤٤٩٤٩.٢	٢٣٨.٥	٤٥٦٠.٦	١٣٠٣٦.٥
١٩٩٢	٣.٣٤٢	٤٢٥٤٩.٦	٢٣١.٠	٥٨٢٩.٥	١١٨٥٣.٠
١٩٩٣	٣.٠٩٤	٤٠٩٤٠.١	١٢٨.٠	٥٤٦٠.٢	١١٣٠٢.٧
١٩٩٤	٢.٧٥٩	٣٦٠٣٣.١	١٣٧.٥	٣٩٦٥.٣	٨٦٢٤.٠
١٩٩٥	٢.٨٢١	٣٦٧١٦.٧	١١٧.٢	٥٠٣٠.٠	٩٦٥٧.٧
١٩٩٦	٢.٧٣٣	٣٦٧٥٤.٧	١٤٨.١	٤٤١٦.٢	٨٤٢٩.٩
١٩٩٧	٢.٥٧٣	٣٦٤٠٤.٨	٨٢.٠	٢٩٦٦.٨	٩٧٥٢.٢
١٩٩٨	٢.٢٠٤	٣٠٠٧٦.٢	١٣٦.٠	٣١٠٥.٦	٦٤٦٣.٢
١٩٩٩	٢.١٥٩	٢٩٦٨٣.٠	١١٥.٤	٣٥٢٥.٦	٦٤١٤.٦
٢٠٠٠	١.٨٣١	٢٥٨٣٠.٤	١٢٣.٢	٢٨٦٣.١	٦٥٢١.٦
٢٠٠١	١.٥٤٥	٢٣٠٦٣.٧	١١٨.٩	١٧٦٥.٧	٦٨١٨.٣
٢٠٠٢	٠.٨٢٢	١٢٤٠٨.١	٩١.٠	١٥٠٤.٣	٣٥٧٧.٠
٢٠٠٧	٠.٧٦٤	١٢٣٤٧.٠	٨٩.٥	١٦١٢.٢	٣٩٨١.٠
٢٠٠٤	٠.٨٠١	١٣٥٧٠.٤	٢٠٣.١	١٧٥٤.٦	٤٤٩٤.٨
٢٠٠٥	٠.٧٥٥	١٣٢٧٥.٨	٥٧٦.٣	١٣٩٨.٨	٤٢٩٧.٨
٢٠٠٦	٠.٧٤٥	٩٩٥٣.٩	٢٠٨.٢	١٨٧٥.٣	٢٧٧٥.٧
٢٠٠٧	٠.٧٤١	٧٦٣٠.٧	٢١٢.٥	١٥٧٣.٨	٢١٧١.٤
٢٠٠٨	٠.٦٥٤	٥٣٠٧.٥	٢١٦.٧	١٧٦٢.٢	١٩١٨.٧
٢٠٠٩	٠.٧٠٤	٦٤٥٦.٣	٢٢١.٠	١٩٥٠.٦	٢٢٠٦
٢٠١٠	٠.٧١٢	٧٦٠٥.١	٢٢٥.٢	٢١٣٩.٠	٢٤٩٣.٣
المتوسط	١.٨٤٧	٢٤٣٨٩.٠	١٨٢.٧	٣٠٦٢.٤	٦٥٧٩.١

المصدر :جمعت وحسبت من:

- **مصرف ليبيا المركزى – التقرير السنوى – أعدا مختلفة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).**
- **وزارة التخطيط – التقرير السنوية للحسابات القومية - أعداد مختلفة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠).**

(٢) أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على القوة العاملة البشرية في ليبيا وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠):

يتضح من قياس اثر تكثف راس المال بالقطاع الاقتصادى في ليبيا الليبية على إنتاجية العامل فقد تم استخدام دالة كوب – دوجلاس لتقدير الدالة بأسعار عام ١٩٩٧ وذلك بعد قسمة طرفي المعادلة على مقدار العمالة وبفترة تأخير مقدارها سنة فى كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية (وذلك بافتراض أن رأس المال له اثر تراكمى على ناتج العمل)، وحيث أن متغيرات هذه الدالة تعتبر متغيرات تجميعية فإن نتائجها تعكس ما يسمى بأعلى تغيرات كلية، وبفرض أن هذه الدالة متجانسة من الدرجة الأولى فإنها يمكن أن تأخذ الشكل التالى

$$GDP_t / LB_t = b_0 \{ lpr_{t-1} / LB_t^{\ b1} \} \{ lpb_{t-1} / LB_t \}^{b2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

أى أن ناتج الوحدة من العمل دالة فى الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية المتاحة للوحدة من العمالة أى نصيب العامل من الاستثمارات المحلية والأجنبية ويمكن اشتقاق بعض العلاقات من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق ومن المعادلة رقم (١) :

$LGDP_t$: وهى نسبة الناتج المحلى الإجمالى للعمالة البشرية ويرمز له GDP_t / LB_t

LB_t / lpr_{t-1} : وهى نسبة الاستثمارات الأجنبية فى الفترة (t – 1) للعمالة البشرية ويرمز له L lpr_{t-1}

LB_t / lpb_{t-1} : وهى نسبة الاستثمارات المحلى فى الفترة (t – 1) للعمالة البشرية ويرمز له $Llpb_{t-1}$

وبتقدير العلاقة خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) تم استنتاج المعادلة رقم (٢) التالية :

$$L\,LGDP_t = ١.٦٩٣\ (lpr_{t-1})^{-٠.٢٤٠}\ (Llpb_{t-1})^{١.٠١٦} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٢)$$

$$(١٠.٨٠)^{*} \qquad (١.٧٥)^{**}$$

$$F = 61.91^{**} \qquad R^{٢-} = ٠.٨٨$$

** **معنوية عند مستوى ٠.٠١ .**

ويتضح من المعادلة رقم (٤) سالبيه مرونة الاستثمارات الأجنبية على الرغم من عدم ثبوت معنوياتها عند مستوى الاحتمالية ٠.٠٥، فى حين يلاحظ ارتفاع مرونة الاستثمارات المحلية الخاصة بالعمالة البشرية بصفه مؤكده إحصائيا ، مما يشير الى حيث يلاحظ أن زيادة نصيب العامل بنسبة ١٠% تؤدى إلى زيادة من الاستثمارات المحلية بنسبة ١٠.١٦% وهذا يعنى ارتفاع الجدارة الإنتاجية للاستثمارات المحلية خلال تلك الفترة، كما يلاحظ أن إشارة وقيمة المرونة الإجمالية للمعادلة والتى تؤكد أن مناخ الاستثمار فى ليبيا لم يصل بعد إلى مرحلة جذب الاستثمارات الأجنبية. وهو الأمر الذى يستدعى ضرورة العمل على تحفيز السياسات الاقتصادية لإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتأخذ دوراً أكبر فى النشاط الإنتاجي فى المقتصد الليبي، كما يشير إلى ضرورة اتجاه السياسة الاقتصادية إلى تبنى سياسات واضحة ومعلنة يكون من شأنها تحقيق المزيد من تدعيم استقرار المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بصورة أكبر فى تنمية الاقتصاد الليبي.

وتبين معنوية المعادلة ككل عند مستوى الاحتمالية٠.٠١ وذلك استناداً لقيمة اختبار (ف) المحسوبة ، وبلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٨ .

العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠):

باستخدام أسلوب الانحدار المرحلى المتعدد فى الصورة الخطية تم التوصل إلى أن أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) وذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق ومن المعادلة رقم (٢) حيث تبين أن أهم العوامل كانت متمثلة في الناتج المحلى وإجمالى قيمة الصادرات بالمليون دولار وتشير إشارة كل منهما إلى العلاقة الطردية فى تأثيرهما على الاستثمارات الأجنبية

جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام الآسية لتطور الوضع الراهن للاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠).

المتغير التابع	م	الحد الثابت	معدل النمو	R^2 معامل التحديد	ف المحسوبة
$\hat{ص}_3$ إجمالى الاستثمارات المحلية فى ليبيا الليبية (بالمليون دولار)	١	٨٠٤٢.٩	0.1182 $هـ^{س}$ ** (-١٠.٥٦)	٠.٨٦	١١١.٣٠**
$\hat{ص}_4$ إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى ليبيا الليبية (بالمليون دولار)	٢	١٤٢.٨	0.0092 $هـ^{س}$ *** (٠.٤٢)	٠.٠٥١	٠.١٧٣٤٣

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١) بالملحق.

الأرقام أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

** **تشير إلى مستوى المعنوية ٠.٠١ .**

س متغير الزمن خلال فترة البحث ١ ، ٢ ، ..... ١٧ . (هـ) الأساس الطبيعي .

$$KPb_t = ٢٠٧.٦٩ + ٠.١٢٩\ GDP_t + ٠.٤٤٢\ EXR_t \quad \text{.....} \quad (٣)$$
$$(2.12)^{*} \qquad (2.34)^{*}$$
$$R^{٢} = ٠.٨٨^{**} \quad F = 3.24$$

* معنوية عند مستوى ٠.٠٥ . ** معنوية عند مستوى ٠.٠١.

ويتضح من المعادلة أن كل من الناتج المحلى (GDP_t)، وقيمة الصادرات (EXR_t) بالمليون دولار يتضمن العديد من المتغيرات المستقلة التى تؤثر معنويا على الاستثمارات الأجنبية وأن إشارة معاملاتها تتفق مع المنطق الاقتصادى، كما يلاحظ معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (ف) ، ومعنوية المعاملات من خلال اختبار (ت).

باستخدام نماذج الانحدار المقدرة، واختبارات التكامل لكل من الاستثمار المحلي والخاص في ليبيا وتقدير العلاقة السببية بينهما باستخدام اختبار جرانجر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) يمكن التعرف على طبيعة العلاقة بينهما وللتأكد من وجود علاقة سببية بين كل من الاستثمار الأجنبى الحقيقي والاستثمار المحلى الحقيقى فقد تم استخدام اختبار جرانجر للسببية، ويوضح الجدول رقم (٣) بالملحق النتائج التى تم تقديرها باستخدام فترات تأخير مقدارها سنة وسنتين وثلاث سنوات.

جدول رقم (3) :نتائج تقدير اختبار جرانجر للعلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبى الحقيقي والاستثمار المحلى الحقيقي فى كل من ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠).

Null Hypothesis	Obs	statistic -F	Probability
			ليبيا
One Lag:	١٧	٦.١٢٩	٠.٥
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠.٢١٤	.N.S
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t			
Two Lags:	١٦	٠.٦٥١	.N.S
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠.٣٢١	.N.S
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t			
Three Lags:	١٥	٠.٥٩٨	.N.S
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t			
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t			

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١) بالملحق .

العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في ليبيا:

توضح النتائج أن الاستثمارات المحلية الحقيقية لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية الحقيقية ، أى أن التغيرات فى الاستثمارات المحلية الحقيقية تحدث بصورة تلقائية بدون تأثر من الاستثمارات الأجنبية ولها تأثير معنوي على تفسير التغيرات فى الأنفاق الاستثماري الأجنبى، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بصورة أكبر للتسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبى فى ليبيا، كما يوضح تأثير الأنفاق الاستثماري المحلى على مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى الاقتصاد الليبى.

(١) مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Performance Index:

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

(٢) مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Potential Index:

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ١٣ مكوناً وتشمل: ١. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢. متوسط دخل الفرد، ٣. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ٤. انتشار خطوط الهاتف النقال، ٥. متوسط استهلاك الطاقة للفرد، ٦. نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، ٧. نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، ٨. التصنيف السيادي للدولة، ٩. حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية، ١٠. نسبة استيراد الدولة من الخدمات للعالم، ١١. حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم ، ١٢. أطوال الطرق والمواصلات ، ١٣. القوانين والتشريعات المتاحة للاستثمار.

وقد دخلت في المؤشرين السابقين ١٦ دولة من أصل ١٤١ دولة على مستوى العالم ، وقد تبين أن لبنان والإمارات والسودان تصدرت مجموعة الدول العربية في المؤشر الأداء ، في حين أن ترتيب ليبيا ١٥ بين الدول العربية وذلك وفقاً لبيانات ٢٠٠٧/٢٠٠٦. أما قطر والإمارات والبحرين فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات ، في حين كان ترتيب ليبيا السادس بين الدول العربية وذلك وفقاً لبيانات ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

●المؤشر المركب لمخاطر التجارة:

حيث يوضح هذا المؤشر قياس درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار، ويغطي ١٨ دولة عربية من بينها ليبيا وذلك من أصل ١٤٠ دولة يضمها هذا المؤشر ويتكون هذا المؤشر من ٣ مؤشرات فرعية وهي: ١. مؤشر تقييم المخاطر السياسية ، ٢. مؤشر المخاطر الاقتصادية ، ٣. مؤشر تقييم المخاطر المالية. وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع كلما انخفضت درجة المخاطرة. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح بالجدول رقم (٤) بالملحق وبالنظر فيه يلاحظ أن ليبيا جاءت ضمن مجموعة الدول العربية ذات المخاطر المنخفضة جداً وهذه ميزة ينبغي استثمارها لترتفع حصة الدولة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في العالم.

وبناءً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت منظمة الأنكتاد الدول العربية ومن بينها ليبيا إلى المجموعات التالية وذلك وفقاً لتقدير (٢٠١٠/٢٠٠٩) جدول رقم (٤) بالملحق:

- ●مجموعة الدول (أداء مرتفع ، وإمكانات مرتفعة): وهي الدول التي تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتحصل على نصيب يتناسب مع إمكاناتها من هذه التدفقات وهذه الدول هي: قطر، تونس ، البحرين ، الإمارات ، لبنان ، والأردن.
- ●مجموعة الدول دون إمكاناتها : وهي الدول التي تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكنها تجذب تدفقات أقل من إمكاناتها وهذه الدول هي : الكويت ، ليبيا ، الجزائر ، سلطنة عمان ، والسعودية.
- ●مجموعة الدول ذات الأداء العالي من إمكاناتها (أداء مرتفع ، وإمكانات منخفضة) : وهي الدول التي تملك إمكانات ضئيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكنها تجتذب تدفقات أكبر من إمكاناتها وهذه الدول هي : السودان ، سوريا ، والمغرب.
- ●مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض ، وإمكانات منخفضة) : وهي الدول الفقيرة اقتصادياً والتي لديها إمكانات ضئيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتحصل على نصيب ضئيل من التدفقات ومن هذه الدول : مصر ، واليمن.

جدول : (4) تصنيف الدول وفقاً لمؤشر المخاطرة القطرية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

درجة المؤشر (من ١٠٠ نقطة)	التصنيف	الدول
80– ١٠٠	درجة المخاطرة منخفضة جداً	الكويت – الإمارات – عمان – البحرين – السعودية – ليبيا 6) دول)
70– ٧٩.٥	درجة المخاطرة منخفضة	قطر – الجزائر – المغرب – الأردن – تونس (٥ دول)
60 – ٦٩.٥	درجة المخاطرة معتدلة	اليمن – مصر – سوريا (٣ دول)
50 – ٥٩.٥	درجة المخاطرة مرتفعة	السودان – لبنان (دولتان)
0 – ٤٩.٥	درجة المخاطرة مرتفعة جدا	العراق – الصومال (دولتان)

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ لاستثمار فى الدول العربية – ٢٠٠٧ .

المراجع

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادى العربى الموحد – أعداد متفرقة.

منظمة الأونكتاد – تقرير الاستثمارات العالمى – بيانات غير منشورة- ٢٠١٠/٢٠٠٩.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية – أعداد متفرقة.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية – الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية والدور العربى المشترك للتعامل معها – دراسة مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثار اتفاقية الجات – القاهرة – ١٩٩٤.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ لاستثمار فى الدول العربية – ٢٠١٢.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الإحصاءات الزراعية العربية – الكتاب السنوى – أعداد متفرقة.

صندوق النقد العربى – ميزان المدفوعات والدين العام الخارجى للدول العربية - بيانات غير منشورة.
عبد العالى بوحويش (دكتور) – مقومات التجارة الزراعية البينية – مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى – ٢٠٠٦.
وجيه شندى (دكتور) - السياسات التجارية الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣.

ELEMENTS AND CONSTRAINTS OF LOCAL AND FOREIGN INVESTMENT IN LIBYA

Suleiman, A. T.
Department of Economics - Faculty of Agriculture - University of Omar Mukhtar

ABSTRACT

Despite the availability of natural resources, which is the catalyst good for domestic investment or foreign , but that these resources are considered untapped optimal exploitation and unable to pay the wheels of economic growth in Libya, which calls for the need to study the ingredients and constraints facing exploitation and investment conditions in Libya .

The research was the study of the elements and motives and obstacles to foreign and domestic investment in Libya and assess the impact of the intensification of domestic and foreign investment to Libya , as well as to identify the determinants of foreign investment in all of them and assess the performance and potential of Libya in attracting foreign direct investment during the period

(1990-2010) was adopted on the search analytical method and quantitative descriptive depending on secondary data published by official sources of merit .

As it turns out Salp flexible foreign investments in Libya , and the high flexibility of private domestic investment of human labor , and this means higher productivity merit for local investments during that period. This is something that emphasizes the need to work to stimulate economic policies to make way for foreign investments to take a greater role in the productive activity in Savin -Libi, also points to the need for the direction of economic policy to adopt clear policies and declared that would bring more to strengthen the stability of the investment climate to attract investment foreign to participate in the development of the largest Libyan economy .

Research has shown that the most important determinants of foreign investment in Libya's GDP and the total value of exports . It also shows that domestic investment does not affect the actual foreign investment in the real Libya . And evaluate the performance and potential of Libya in attracting foreign direct investment during the year 2009/2010 were classified Organization UNCTAD Libya as having great potential to attract foreign investment.

قام بتحكيم البحث

أ.د / حامد عبد الشافى هدهد	**كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / سميه مصطفى اسماعيل	**كلية الزراعة – جامعة الازهر**